الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.15

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr. General

15 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)
المناقشة العامة (تابع)
البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)
البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/6/Rev.1 (المجلدان الأول والثاني)، A/52/7، A/52/16، A/52/278، A/52/303، A/52/379؛ A/C.5/51/53)

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ريتا** (إثيوبيا): قال إن وفده متضامن مع البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وينبغي للجنة، لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، أن تضع في اعتبارها النقاط التالية: تتعرض الأمم المتحدة حاليا لعملية إصلاح تستهدف جعلها أكثر فعالية في تحقيق أهدافها؛ الحالة المالية للمنظمة تمر حاليا بمرحلة حرجة تعرض للخطر تنفيذ البرامج المقررة؛ الميزانية العادية والموارد الأساسية يعتريهما التناقص؛ هناك اتجاه تصاعدي في الموارد الخارجة عن الميزانية.

٢ - وذكر أن وفده يشيد باعتزام الأمين العام زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تلك الموارد لم تصل حتى الآن إلى ما يكافئ الاحتياجات، وبخاصة احتياجات أقل البلدان نموا وأفريقيا. وتتضمن مقترحات الميزانية المتعلقة بالتنمية في أفريقيا زيادة نسبتها ١,٩ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مقارنة بفترة السنتين الحالية. وهذه زيادة ضئيلة جدا، ومن ثم ينبغي استطلاع جميع الوسائل الممكنة لزيادة مستوى الموارد.

٣ - وأردف قائلا إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تسهم مساهمة كبيرة في تنمية أفريقيا وتعمل على تيسير إدماجها في الاقتصاد العالمي الذي أصبح يتصف بالعولمة. ويجب توجيه مزيد من الموارد إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتمكينها من بلوغ أهدافها. وتؤدي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دورا مهما في تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي تعتبر أركانا أساسية في عملية إيجاد جماعة اقتصادية أفريقية. وينبغي الحرص على تفادي الازدواج بين الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأعمال التي تضطلع بها تلك الجماعات والتأكد من أن تخصيص ٢٥ في المائة من موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمراكز دون الإقليمية لا يضعف المهام المركزية لتلك اللجنة.

٤ - وأضاف أن وفده يعلّق أهمية فائقة على البرنامج ٩ (التجارة والتنمية) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، حيث أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يؤدي دور مركز التنسيق لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وإذا كانت المبادئ المتفق عليها خلال استعراض منتصف المدة للبرنامج ستطبق قبل الاستعراض الشامل في عام ٢٠٠٠، سيلزم تخصيص قدر معقول من الموارد لأنشطته.

٥ - وقال إن ممارسة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الدوليين تشكل مصدرا للقلق، وإن التعليقات التي أوردتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة خامسا - ١٩ من تقريرها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ((A/52/7 (Chap.II, Part V))، بشأن العلاقة بين الخبراء الاستشاريين وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تعليقات جديرة بالتأييد.

٦ - وختم كلامه بقوله إن التخفيضات التي يقترحها الأمين العام في التكاليف وفي الموظفين يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها وألا تؤثر تأثيرا معاكسا على البرامج المقررة. ويجب من ثم دراسة الآثار المترتبة على تلك التدابير الإدارية دراسة دقيقة من أجل تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٧ - **السيد ساغوير كاباليرو** (باراغواي): تكلم نيابة عن مجموعة ريو، فأعلن تضامن تلك المجموعة مع البيان المُدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن التقارير المختلفة المقدمة من اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق ستكون مفيدة جدا للجنة الخامسة، وإن كانت لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من تقديم توصيات بشأن جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة.

٨ - وذكر أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تشكل حيودا عن العملية المعتادة لصنع القرارات، بسبب الظروف الاستثنائية التي اعتمدت فيها. ونتيجة لصفقة سياسية، قررت الجمعية العامة أن يكون مجموع النفقات لفترة السنتين تلك أقل من المبلغ المتفق عليه بصفة مؤقتة بمقدار ١٠٤ ملايين دولار. وتعين على الدول الأعضاء أن تحدد بعد ذلك خلال فترة السنتين الكيفية التي يمكن أن توزع بها تخفيضات الميزانية وتكفل في الوقت نفسه التنفيذ التام لجميع البرامج. ونتيجة لذلك، أصبحت سنة ١٩٩٦ سنة جديدة للميزانية، مما عطل نظام تقسيم جدول أعمال اللجنة على سنتين. واسترسل قائلا إن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لم تكتمل بعد، وإن مجموعة ريو تكرر الإعراب في هذا الصدد عن الشواغل التي أعربت عنها في البيان الذي أدلت به في الجلسة السابعة للجنة. وفيما بين تلك الميزانية غير المنجزة والمقترحات الجديدة، أخذت المنظمة تجرب تطبيق إجراءات إدارية من جميع الأشكال، على نحو لا يتسق بالضرورة مع القواعد الميزانوية والإدارية. يضاف إلى ذلك أن المنظمة توجد منذ عام ١٩٨٧ في حالة مستمرة من إعادة التنظيم ومعاناة الصعوبات المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مجموعة ريو تعترف بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق الإصلاح المؤسسي.

٩ - وأضاف أن التقديرات الأولية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تتضمن نقصانا صافيا قدره ١٢٣,٩ مليون دولار. وكما أوضحت اللجنة الاستشارية بحق، فإن الرقم المضبوط للميزانية الكلية لفترة السنتين سيتوقف على تقدير ما إن كان الرقم الكلي متفقا مع ما يلزم للتنفيذ التام لجميع البرامج والأنشطة المقررة.

١٠ - وتطرق إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن التغييرات في منهجية الميزانية وفي إجراءات الميزانية، فأشار إلى أن الجمعية العامة حظرت، في القرار ٢٢١/٥١، إجراء أي تغييرات من هذا القبيل دون الحصول على موافقتها مسبقا عن طريق اللجنة الاستشارية. بيد أن المقترحات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تتضمن، دون موافقة كتلك المنصوص عليها في القرار، ميزنة صافية للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة والخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة في مركز فيينا الدولي. ودونما تعرض لمزايا الميزنة الصافية، فإن ما تتضمنه المقترحات من تخفيض قدره ٣٩,٢ مليون دولار وإلغاء لعدد من الوظائف يبلغ ٣٥٦ وظيفة أمر يبعث على القلق. وينبغي للأمانة العامة أن تنظر في إعادة تطبيق نظام الميزنة الإجمالية. وتطرق إلى مسألة متصلة بذلك، وهي اقتراح الأمين العام المتعلق بالميزنة بالنتائج، فقال إن هذا الاقتراح يحتاج إلى مزيد من التفصيل، لأنه يمثل حيودا ملموسا عن منهجية الميزانية المحددة في القرار ٢١٣/٤١.

١١ - واستطرد قائلا إن الأمين العام يطلب ما مجموعه ٨ ٩٧٣ وظيفة، وهو ما يمثل تخفيضا صافيا قدره ١ ١٧٣ من الوظائف المؤقتة والدائمة. ومجموعة ريو لا تعترض على تخفيضات الموظفين ولكنها تشعر بالقلق

إزاء تخفيض بعض الوظائف التي تركت شاغرة عمدا خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ دون أي تقييم لتأثير ذلك على تنفيذ البرامج. وتقرير الأمين العام المتعلق بتأثير تدابير التوفير على تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة (A/C.5/51/53) لا يترك مجالا للشك في العواقب السلبية الناجمة عن تلك التدابير. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة ريو تؤيد ما ارتأته اللجنة الاستشارية من أن إرجاء أي أنشطة مبرمجة لا يعني إلغاءها، بل يعني فقط تأجيلها حتى فترة السنتين التالية.

١٢ - ومضى يقول إن من الضروري تعزيز أنشطة الأمم المتحدة التي تتصل بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتعلق مجموعة ريو أهمية خاصة في هذا الصدد على أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وترحب بتلقي معلومات إضافية بشأن المشروع التجريبي في تلك اللجنة، الذي أشير إليه في الفقرة ٣٠ (ب) من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/52/7)، كي يتسنى للجمعية العامة تقييم آثاره وفوائده المتوقعة. وفي القرار ٥١/٢٢٠، قررت الجمعية العامة ألا تشمل التقديرات الأولية لفترة السنتين التالية اعتمادات للبعثات الخاصة التي لا توجد لها ولايات تشريعية. ولا تزال التقديرات المتعلقة بالبعثات التي تعلق عليها مجموعة ريو أهمية خاصة غير معروفة، ولكن ينبغي ألا يكون تمويلها على حساب الأنشطة الإنمائية.

١٣ - وأردف قائلا إن التقديرات المتعلقة بالموارد الخارجة عن الميزانية يفوق مجموعها تقديرات الميزانية العادية بنسبة ١٧٠ في المائة. وكما ذكرت اللجنة الاستشارية، فإنه لا يزال يتعين فعل الكثير فيما يتعلق بالأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية، ومن ثم فإن توصيتها بإيضاح دور التمويل من خارج الميزانية في الجزء السردي من الميزانية البرنامجية، جديرة بالتأييد.

١٤ - وذكر أن من المفهوم لدى مجموعة ريو أن مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ مقترحات أولية أساسا، وأنها تود أن تعرف آراء الرئيس بشأن الطريقة المثلى التي يمكن أن تُستخدم بها الموارد المخصصة للنظر في البند. وتود المجموعة، في الختام، أن تؤكد من جديد أن عملية الموافقة على الميزانية البرنامجية ستكون فاقدة الجدوى ما لم تف الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية وتوفر الموارد اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الموافق عليها.

١٥ - **السيد كمال** (باكستان): قال إن وفده يقدر الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ويعلن تضامنه مع البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وبشأن تقرير الأمين العام عن الأثر الناجم عن تدابير التوفير (A/C.5/51/53). ويوضح هذا التقرير أن عددا من البرامج والأنشطة لحقت به تأثيرات سيئة من جراء ذلك، على الرغم من التأكيدات الصادرة عن الأمين العام بأنه سيحرص على كفالة عدم تأثر الأنشطة المقررة بتلك التدابير (A/C.5/50/57/Add.1، الفقرة ٥). وقال إن وفده ينبه أيضا إلى أن تخفيضات الميزانية وضعت أعباء إضافية على كاهل الموظفين. وذكر أن وفده يتفق مع الأمين العام في وجوب تجهيز الأمانة العامة تجهيزا تاما لتلبية الاحتياجات المقبلة. وقد أشارت اللجنة الاستشارية بحق في هذا الصدد إلى أن الأمين العام ينبغي أن يقدم مقترحات بشأن مجموع احتياجات التمويل التي تكفل التنفيذ التام لجميع البرامج والأنشطة المقررة؛ كما أن الجمعية العامة طلبت مرارا إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات الميزانية على أساس التكلفة الكاملة. وعلى الرغم

من ذلك، فإن الدول الأعضاء هي المسؤولة عن إصلاح القاعدة المالية للمنظمة وتزويدها بالدعم السياسي والمالي المضمون.

١٦ - وأضاف أن هناك تناقضا واضحا بين التقرير المتعلق بتأثير تدابير التوفير ومقترحات الميزانية لفترة السنتين المقبلة: فنظرا لقيود الموارد التي شهدتها فترة السنتين الحالية، كان ينبغي للمقترحات المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أن تتضمن اعتمادات كافية من الموارد لتفادي تكرار حدوث الحالات الصعبة التي صودفت من قبل. وفي الواقع أن المقترحات تمثل انخفاضا في الموارد المطلوبة لتنفيذ البرامج والأنشطة المقررة. وقد اقترح الأمين العام في عام ١٩٩٦، في تقريره المتعلق بمخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (A/51/289)، تخفيضا قدره ١٧٨,٩ مليون دولار بالمقارنة بالاعتماد الأولي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد طلبت اللجنة الاستشارية موافاة الجمعية العامة بالعناصر المحددة للتخفيض المقترح وبإيضاح لآثاره العملية. وتتضمن الموارد المطلوبة حاليا لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تخفيضا صافيا قدره ١٢٣,٩ مليون دولار بالمقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وسيلزم دراسة ذلك الطلب دراسة دقيقة لكفالة عدم تأثر الولايات والأنشطة المعتمدة مرة أخرى. وينبغي أن تقدم الأمانة العامة تبريرا وافيا للتخفيض المقترح في مستوى الموارد.

١٧ - وذكر أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في أن وجود معدل مرتفع للشواغر يعرقل إنجاز البرامج المقررة ويجعل عملية الميزانية أقل شفافية ويجعل إدارة الموظفين أكثر صعوبة، وفي أن التخفيض المقترح للموظفين ينبغي أن يبرر بنفس الطريقة التي تبرر بها زيادات الموظفين. وقد اقترح الأمين العام، في الوثيقة A/51/289، تخفيضا قدره ١ ٠٠٠ وظيفة، وذكر في الوثيقة A/51/950 أنه سيجري تقديم خطة للإنهاء التدريجي لعمل الموظفين المقدمين دون مقابل. ولا يمكن النظر في أي من هاتين المسألتين بمعزل عن الأخرى. فقد أصبح تخفيض الموظفين مقترحا حاليا بصفة رسمية، ولكن خطة الإنهاء التدريجي لعمل الموظفين المقدمين دون مقابل لم تنفذ بعد. وينبغي أن تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تلك الخطة قبل أن تشرع في إجراء المشاورات غير الرسمية بشأن مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة ينبغي ألا تقترح أي شيء في الميزانية يتجاوز الولايات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. والدول الأعضاء هي المسؤولة عن كفالة التقيد بالولايات التشريعية وتوفير الموارد المناسبة لتلك الولايات، بل والاهتمام بنداء الأمين العام الداعي إلى توفير الدعم السياسي والمالي على نحو مستمر ومؤكد وقابل للتنبؤ به. وأعلن أن وفده يؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية التي مؤداها أنه يجب ألا يُسمح بأي تخفيض لمستويات التمحيص الدقيق للميزانية وأن أي تغييرات في عملية الميزانية ينبغي أن تكون وفقا للإجراءات المتفق عليها. وأضاف قائلا إن وفده يؤكد من جديد في هذا الصدد على أهمية المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

١٩ - وأردف قائلا إنه يجب أيضا التقيد بالنظام المالي للأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بطلبات إجراء عمليات مستقلة لمراجعة الحسابات والاستعراض الإداري. ومراجعو حسابات المنظمة لهم دور حيوي في استعادة عافيتها المالية، وينبغي تنفيذ توصياتهم تنفيذا كاملا. وينبغي أن تضع المنظمة أيضا قواعد للمساءلة تكون واجبة التطبيق في حالات الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة.

٢٠ - ومضى يقول إن وفده يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بأن تُساءَل الأمانة العامة مساءلة صارمة عن تقديم الوثائق وفقا لقاعدة الأسابيع الستة. فمرة أخرى، تسبب التأخير في تقديم الوثائق في أن تضطر اللجنة الاستشارية إلى تغيير مواعيد جلساتها، وسيترتب على ذلك اشتداد الضغط على اللجنة الخامسة لإنهاء عملها في الموعد المقرر.

٢١ - واستطرد قائلا إن الأمين العام أكد على ضرورة التعجيل بالنظر في مقترحات الإصلاح المقدمة منه. وفي البيان الذي أدلى به رئيس وزراء باكستان في الجمعية العامة خلال الدورة الحالية، أعرب رئيس الوزراء عن التأييد لعملية الإصلاح، مع التأكيد في الوقت نفسه على الأهمية الأساسية للميثاق، ومضى إلى القول بأنه على الرغم من أن الأمم المتحدة تقف على شفا الإفلاس، فإن الإصلاحات يجب ألا تصبح ضحية للتفضيلات الضيقة التي تراها قلّة مختارة، لأن الإصلاح الحقيقي يجب أن يأخذ في الحسبان مصالح الجميع. وأضاف قائلا إن وفده سيواصل العمل بكل اجتهاد على تحقيق الأمل الذي منحته الأمم المتحدة للبشرية.

٢٢ - **السيد باولس** (نيوزيلندا): تحدث أيضا باسم استراليا وكندا فقال إنه بمناسبة الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، وجه زعماء العالم تحديا إلى أمانات المنظومة لكي تدخل تحسينات هامة على كفاءتها وفعاليتها في مجال إدارة وتنظيم الموارد المخصصة لها. وقد استجابت المقترحات الحالية للأمين العام المتعلقة بالميزانية والإصلاح استجابة كاملة إلى ذلك التحدي؛ فقد وضع الأمين العام لأول مرة ميزانية تستند إلى نمو حقيقي سلبي وتتقيد في الوقت ذاته بالخطة المتوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، أعطى الأمين العام تأكيدات بألا تؤثر التخفيضات المقترحة على تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة. وهو يستحق الثناء على استعادة معظم الأنشطة التي أجلت أو اختصرت في عام ١٩٩٥. ومما يبعث على الرضا بشكل خاص أن تخفيض الإنفاق العام مكن جزئيا من إجراء تخفيضات في الميزانية وأن ذلك قد تم دون إنهاء خدمة موظف واحد بصورة غير طوعية. وقد عانى عدد كبير من الدول الأعضاء مما فرضته هيئاته التشريعية الوطنية من قيود مشابهة على الميزانية وكان مضطرا لإعادة النظر في الأسلوب الذي ينظم فيه أعماله ويسيرها. وكانت إعادة النظر هذه أكثر تعقيدا بالنسبة إلى منظمة يتعين عليها أن توفق بين مصالح ١٨٥ دولة عضوا. بيد أن الانضباط في الميزانية قادر على تشجيع الإدارة السليمة، حسبما أشارت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٤٨. وهذا الانضباط يتسم بأهمية خاصة عندما لا تكون تدفقات الإيرادات مؤكدة.

٢٣ - وذكر أن مما يبعث على الرضا أيضا أن الأمين العام تمكن من اقتراح زيادة صافية قدرها نحو ٥٦ مليون دولار لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذه الزيادة في الاعتماد، إضافة إلى المقترح الخاص بفتح حساب لأرباح التنمية، سيكفل تحسين إيصال خدمات جودة عالية إلى الدول الأعضاء. وأيدت الوفود الثلاثة الأهداف العريضة التي يريد الأمين العام تحقيقها في مجال السياسة العامة وما يولى من اهتمام زائد إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورحب أيضا بزيادة الموارد المخصصة للأعمال المتعلقة بالنهوض بالمرأة، كما رحب بالأنباء التي تفيد أن التكاليف الكاملة لمكتب المراقبة الداخلية ستدرج في الميزانية. ورغم أنه قد لا يمكن في الحالة الراهنة تلافي إجراء تخفيضات في جميع مجالات النشاط تقريبا فإنه لا يمكن مواصلة تنفيذ الولايات البالغة الأهمية لبرنامج حقوق الإنسان دون وجود قاعدة موارد أكثر ملاءمة، كما ينبغي دعم وظائف التنسيق الأساسية في مجال حالات الطوارئ الإنسانية دعما كاملا، في الأجل المتوسط، من خلال تمويلها من الميزانية العادية.

٢٤ - وأضاف أن مجموع الموارد المطلوبة لإدارة عمليات حفظ السلام ما زالت لا تعكس على نحو كامل متطلبات الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة ولا تزال الإدارة تعتمد اعتمادا غير متناسب على الموظفين المقدمين دون مقابل وعلى موظفين ممولين من حساب الدعم لأداء وظائفها الرئيسية. ولا تزال المسألة تتأثر من جراء الافتقار إلى صورة واضحة عن الاحتياجات العامة للإدارة من الموظفين والمقترحات اللازمة لتلبيتها.

٢٥ - وأردف أن الوقت قد حان لتخصيص اعتمادات محددة في الميزانية للبعثات الخاصة المتصلة بالسلام والأمن، لأن خبرة المنظمة ونفقاتها خلال السنوات العشر الماضية أظهرت أن مهام حفظ السلام، إن لم نقل كل من الولايات الفردية، ذات طابع دائم. ولهذا فإن هناك ما يبرر تخصيص بند متكرر محدد في الميزانية وإيجاد أسلوب مناسب للتمويل من أجل ربط استخدام الموارد بالولايات لتلافي خطر الإفراط في تقدير الأنصبة.

٢٦ - وفيما يتعلق بمسألة النفقات الإضافية المتصلة بتحركات العملة والتضخم والزيادات الإلزامية في أجور الموظفين، ذكر أن الوفود التي يتحدث باسمها لا تستطيع أن تؤيد الزيادات والعلاوات التلقائية المتعلقة بالتكلفة وأعرب عن رغبته في رؤية نهج أكثر منهجية وحصافة إزاء المسألة لتقليل إمكانية "الإضافات" إلى المستوى الأولي للاعتمادات.

٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة منهجية الميزانية، أعرب عن تأييده من حيث المبدأ لمفهوم الميزنة الصافية لجميع الأنشطة والخدمات التي يجري تمويلها بصورة مشتركة، لأن هذه المنهجية توفر صورة أدق للمستويات الحقيقية للإنفاق. وذكر أن هناك حاجة إلى تفاصيل أوفى عن مقترحات الأمين العام، بما في ذلك تقديرات الايرادات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، قبل اتخاذ أي قرارات نهائية.

٢٨ - وفي هذا الصدد، أعرب عن أسفه لعدم صدور البيانات المالية لعام ١٩٩٦، التي كان ينبغي تقديمها إلى مجلس مراجعي الحسابات في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس. وأعرب عن خيبة أمله من حذف التنبؤات المتعلقة بالنفقات المسقطة لفترة السنتين الحالية من وثائق الميزانية رغم ما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٢٨/٤٨.

٢٩ - واستطرد أنه لا يوجد دليل من وحي التجربة يؤيد وجهة نظر اللجنة الاستشارية في ضرورة إجراء مزيد من التحليلات لتأكيد أن استعراضات الكفاءة التي تم الاضطلاع بها خلال فترة السنتين الحالية قد خفضت من تأثير تخفيضات الميزانية على تنفيذ البرنامج؛ ولهذا فإن مواصلة مناقشة المسألة لا يعد استغلالا يتسم بالكفاءة لوقت اللجنة. وقد استطاعت الأمانة العامة في حدود القيود الحادة التي فرضتها الجمعية العامة على الميزانية أن تحقق مستوى جدير بالاعتبار لتنفيذ البرنامج، من خلال ما تحقق من مكاسب إنتاجية على الأغلب من جراء استعمال تكنولوجيا جديدة. وتعتبر استعراضات الكفاءة والمشاريع التجريبية من الملامح الطبيعية لثقافة الإدارة الحديثة ولا لزوم لتدخل السلطة الحكومية الدولية ذات الصلة إلا عندما تؤثر إحدى المبادرات على الولايات أو على النظام الأساسي للموظفين والنظام المالي القائمين.

٣٠ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية اختارت التعليق باستفاضة على مسألة المكاسب المتحققة من الكفاءة على حساب إسداء المشورة للجمعية العامة على نحو صحيح بشأن الملامح العامة لمقترح الميزانية الحالية. فعلى سبيل المثال، فإن تأكيد الأمين العام على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية يبدو وكأنه غاب عن اهتمام اللجنة.

٣١ - وختم كلامه بقوله إن التنفيذ الكامل للبرامج المقررة يتوقف مع ذلك على تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها وبدون شروط بقدر ما يتوقف على قدرة الأمين العام على إدارة منظمة كفؤة وفعالة. وذكر أن الانضباط في الميزانية وإصلاح الإدارة لا يمكن أن يكونا بديلا عن توفير المستوى المتفق عليه من الموارد الأساسية، وبخاصة من قبل تلك الدول الأعضاء التي لديها القدرة على الدفع. وقال لا يمكن قبول أي شيء يقل عن الوفاء بهذه الالتزامات الأساسية بموجب الميثاق.

٣٢ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): أشار إلى أن عملية التخطيط والبرمجة والميزنة المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ تعرضت لضغوط حادة من جراء الحالة المستمرة لإعادة التنظيم والمشاكل المالية التي ابتليت بها المنظمة خلال السنوات العشر الماضية. ولهذا فقد أعرب عن أمله في أن تتمكن الأمانة العامة والهيئات التشريعية، ما إن تتخذ الجمعية العامة الإجراء الملائم بشأن مقترحات الأمين العام للإصلاح، من التركيز على تحقيق أهداف المنظمة وأغراضها، على النحو الوارد في الميثاق.

٣٣ - وقال إنه لا يجوز اعتبار التخفيض في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بالمقارنة مع ميزانية فترة السنتين الحالية بمثابة تقليص لدور المنظمة ولا ينبغي أن يؤثر على التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة المقررة، وبخاصة في ميدان التعاون الإقليمي والدولي لأغراض التنمية. وأعرب عن ترحيب وفده من حيث المبدأ بمقترح الأمين العام بتخفيض نسبة ما خصص من الموارد في الميزانية العادية للإدارة وغيرها من التكاليف غير المتصلة بالبرامج وإعادة توجيه الوفورات إلى البرامج الفنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. بيد أنه يجب توفير ما يلزم من البيانات والتحليلات للدول الأعضاء كيما تتمكن من التوصل إلى قرار عن بينة. ولهذا فإن وفده يأمل بالاطلاع على المعلومات التي طلبتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣٠ (ج) من تقريرها (A/52/7).

٣٤ - وذكر أن وفده يحيط علما بمقترحات الأمين العام المتعلقة بإجراء تخفيضات في مستوى التوظيف وأعرب عن رغبته في التماس تأكيدات من الأمانة العامة بأن التخفيضات لن تؤثر تأثيرا ضارا على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة. وذكر أنه كان يستحسن لو أن الأمين العام قد أدرج في ميزانيته المقترحة جميع الوظائف اللازمة لكفالة تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة دون الحاجة إلى اللجوء إلى موظفين مقدمين دون مقابل.

٣٥ - وأضاف أن وفده غير متأكد أيضا من جدوى تحقيق معدل الشغور المقترح بمعدل ٥ في المائة للموظفين من الفئة الفنية و ٢,٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، نظرا لمستوى التخفيضات المقترحة في الوظائف والتأثيرات المترتبة عليها بالنسبة للتنفيذ الكفؤ والفعّال للبرامج والأنشطة المقررة. وأثنى وفده على تفاني الكثيرين من الموظفين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤوليات إضافية وأعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية توفير ما يكفي من التدريب للموظفين لتمكينهم من الاستجابة استجابة فعّالة للاحتياجات المتغيرة للمنظمة.

٣٦ - وأردف أن مفهوم الميزنة الصافية يتطلب مزيدا من الإيضاح. وقال إن وفده يشاطر الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤٥ من تقريرها بضرورة الاحتفاظ بالوضع الحالي للميزنة على أساس إجمالي بالنسبة لوحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية وذلك ريثما تتخذ الجمعية العامة قرارا محددا

بشأن هذا المفهوم. ولكن ما إن يجري إقرار ميزانية المنظمة، فإنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها بأمانة بموجب الميثاق وأن تسدد اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها ودون شروط.

٣٧ - **السيدة فلوريس بريدا** (كوبا): قالت إن الهدف الرئيسي لقرارات اللجنة المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة يجب أن ينصب على توفير ما تحتاج إليه المنظمة من موارد لتنفيذ أنشطتها وبرامجها المقررة تنفيذا كاملا وفعّالا، وتجديد وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، والمساعدة في تبديد الغموض الذي نشأ عقب اتخاذ القرار ٢١٤/٥٠، نتيجة لضغط سياسي. وقالت إن المجتمع الدولي كان يأمل في أن يؤدي القرار ٢١٣/٤١، الذي يشكل توازنا سياسيا دقيقا ويستهدف حل المشاكل المالية للمنظمة، إلى إزالة العقبات التي تمنع أكبر دولة مساهمة من تسديد اشتراكاتها بالكامل وفي حينها. ولكن هذه الآمال لم تتحقق ولا تزال المنظمة تعاني من أزمة سببها الأساسي هو تسييس الاشتراكات، وإلى حد أقل، الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها عدد من البلدان النامية، بما فيها بلدها.

٣٨ - وذكرت أن العملية التي قادت إلى اتخاذ القرارين ٢٣٠/٥٠ و ٢٣١/٥٠، إضافة إلى نص وروح هذين القرارين، تشكل انتهاكا للقرار ٢١٣/٤١. وهذه الانتهاكات موجودة أيضا في الميزانية البرنامجية المقترحة التي قدمتها الأمانة العامة، التي طلبت أموال في الباب ٢٢ منها لأنشطة غير متكررة، ينبغي تمويلها، في حالة الموافقة عليها، من صندوق الطوارئ. وأبدت معارضة وفدها لهذه الاعتمادات واقترحت تخفيض مستوى التمويل المطلوب لهذه الأنشطة.

٣٩ - وأضافت أن وفدها يرى أنه لا ينبغي استعمال الميزانية لتقديم مقترحات جديدة أو للتأثير مسبقا على نتائج المفاوضات الحكومية الدولية. فامتثال الأمانة العامة والدول الأعضاء بدقة للقرار ٢١٣/٤١ ووفاء الأخيرة بالتزاماتها بموجب الميثاق سيساعد على استعادة الثقة المتبادلة، واجتذاب الأفراد المؤهلين والمساهمة في تنفيذ مقاصد ومبادئ الميثاق. ويشاطر وفدها أيضا آراء اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة العودة إلى عملية الميزنة التقليدية.

٤٠ - وأردفت أن رأي اللجنة الاستشارية بأن الكثير من تقديرات تخفيضات التكلفة هي تقديرات نظرية (A/52/7، الفقرة ١٩) يشكك بمبرر تخفيضات الميزانية الواردة في موجز الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ونظرا للعلاقة التي تربط بين ما يتحقق من تخفيضات في الميزانية عن طريق اتخاذ تدابير كفاءة وعدد الوظائف التي سيجري إلغاؤها، فإن المقترح المتعلق بإلغاء عدد كبير من الوظائف ينبغي أن يخضع أيضا إلى تمحيص دقيق بغية استعادة الأموال والوظائف، إذا لزم الأمر، التي اقترح الأمين العام إلغاءها.

٤١ - واستطردت أن اللجنة يجب أن تقوم بتحليل مفصل لتأثير تدابير التوفير على تنفيذ البرامج. وأعربت عن قلق وفدها من التأثير السلبي الواضح لتلك التدابير على تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة وعن أمله في أن يؤدي مستوى الاعتمادات المقررة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى تصويب الحالة. وفي هذا الصدد، فإن وفدها يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٣٠ (أ) من تقرير اللجنة الاستشارية. كما يؤيد التوصية بعدم تنفيذ النهج "القائم على النتائج" إزاء الميزنة ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك.

٤٢ - ومضت تقول إن وفدها يلاحظ أن الأمانة قد طرحت ابتكارات ميزانية أخرى يترتب عليها تغييرات مهمة في الإجراءات المقررة. ولهذا السبب فهو يود إعادة تأكيد صلاحية أحكام القرار ٢٢١/٥١ (باء)، الفقرة ٢١، وتأييد توصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالمسألة. وعلاوة على ذلك، ذكرت أنه ينبغي إضافة الأموال والوظائف التي ألغيت نتيجة تطبيق نهج الميزانية الصافية إلى ما هو مطلوب من تمويل وموارد من الموظفين وذلك من أجل إزالة الحالات الشاذة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٣ - وذكرت أنه نشأت خلال فترة السنتين الحالية، مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمعدل الشغور، بما في ذلك استعماله لتحقيق وفورات إضافية من خلال مواصلة تجميد التوظيف لغاية ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، رغم مقرر الجمعية العامة ٤٥٦/٥١. ولهذا يجب إتاحة المعلومات ذات الصلة للجمعية العامة لتمكينها من اتخاذ ما يلزم من تدابير تصحيحية لكفالة التنفيذ الكامل لجميع ولاياتها. وينبغي أن تتضمن المعلومات في جملة أمور: أسباب التأخير في تنفيذ المقرر ٤٥٦/٥١؛ ومجموع ما تحقق من وفورات نتيجة التأخير في رفع التجميد المفروض على التوظيف؛ والوضع الحالي لعملية توظيف الأفراد لملء الوظائف الشاغرة؛ ومعلومات مفصلة عن الوظائف الشاغرة المقرر إلغاؤها في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة.

٤٤ - وأخيرا، أعربت عن أسف وفدها لكون التوزيع المقترح للموارد، فيما بين مختلف أبواب الميزانية غير متسق في بعض الحالات، مع الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل لفترة الأربع سنوات ١٩٩٨ ٢٠٠١. وقالت إنها كانت تفضل، بشكل خاص، لو خصصت موارد أكثر للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية التي تواجه مشاكل اقتصادية حادة.

٤٥ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ولايات الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ينبغي ألا يصار إلى تغييرها كي تناسب مستوى معينا للميزانية على حساب البرامج والأنشطة المأذون بها، لا سيما تلك التي تقع في مجال التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية. وقد أحاط وفده علما مع القلق بملاحظة اللجنة الاستشارية من أنه لا توجد وسيلة لمعرفة إمكانية احترام شرط تنفيذ جميع البرامج والولايات المعتمدة تنفيذا كاملا (A/52/7، الفقرة ٩).

٤٦ - وذكر أن تقرير الأمين العام عن أثر تدابير التوفير المعتمدة على تنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها (A/C.5/51/53) يظهر تناقضا بين التأكيدات بأن الولايات سوف تنفذ تنفيذا كاملا على مستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والصعوبات الجمة التي تقف في طريق الوفاء بهذه التأكيدات. ونظرا لأنه تم تحديد الوفورات دون أن يسبقها تحديد للأولويات البرنامجية، فقد اتخذ مديرو البرامج قرارات بوقف بعض الأنشطة البرنامجية وإرجاء أنشطة أخرى دون أي اعتبار للولايات التشريعية ودون استشارة الدول الأعضاء.

٤٧ - وأردف يقول إن وفد بلده يشعر بالقلق أيضا إزاء عدد الوظائف المقترح إلغاؤها وإمكانية حصول أثر سلبي على قدرة المنظمة على تنفيذ برنامج عملها بالكامل. فمستوى الموارد التي ستطلق من جراء التخفيض المقترح في الوظائف وينبغي أن يدرس أثر ذلك على الأداء البرنامجي وعلى الذاكرة المؤسسية للمنظمة دراسة دقيقة. وأن أي خطوة لتخفيض عدد الموظفين يجب أيضا أن تحترم مبدأ التوزيع الجغرافي العادل والصفة الدولية للمنظمة.

٤٨ - وأضاف أن وفد بلده يعتقد أنه كان ينبغي أن تشتمل الميزانية البرنامجية المقترحة على جميع الوظائف اللازمة لكفالة تمكن مختلف إدارات الأمانة العامة من تنفيذ برامجها وأنشطتها المعتمدة دون حاجة إلى اللجوء إلى الموظفين المقدمين دون مقابل. وكان يمكن تحقيق ذلك الهدف بمجرد تخفيض عدد الوظائف التي اقترح الأمين العام إلغاءها.

٤٩ - وأعرب عن قلقه من أن إلغاء الوظائف كان، في عدد من الحالات، مصحوبا بطلبات على أموال إضافية للخبراء الاستشارين وأفرقة الخبراء. وإن من المهم معرفة عدد الخبراء الاستشاريين والموظفين بعقود قصيرة الأجل (ومن أي بلدان) الذين يعملون حاليا في أداء البرامج المأذون بها. وإن الاعتماد المتزايد على هذا الصنف من الموظفين يخفي انحرافات كبيرة عن التوزيع الجغرافي العادل للموظفين في الأمانة العامة. وفضلا عن ذلك، فإن الاستعاضة عن الموظفين الدائمين بمستخدمين لأجل قصير يقوض الذاكرة المؤسسية للمنظمة وقد يؤثر على أداء برامج العمل. ويرحب وفد بلده بأية معلومات عن الطريقة التي يستجيب بها الأمين العام للطلب الوارد في القرار ٢٢٦/٥١ بأن عليه أن يقلع عن ممارسة استخدام الخبراء الاستشاريين لتنفيذ المهام الموكلة إلى الوظائف الثابتة.

٥٠ - واختتم كلامه بقوله إنه يشعر بالقلق إزاء التغيير في المنهجية المطبقة على معدل الشواغر الموحد، الذي يعطي الانطباع الخاطئ بأنه تم إحراز زيادة فعلية في الموارد، وخصوصا في الأبواب الاقتصادية من الميزانية البرنامجية.

٥١ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قدمت إلى الجمعية العامة في وقت تعاني فيه المنظمة من صعوبات مالية حادة نتيجة لعدم دفع المتأخرات من قبل بلدان لديها قدرة على الدفع. وهذا ما أدى الى إيجاد جو غير ملائم للمناقشات المتعلقة بالميزانية.

٥٢ - وذكر أن وفد بلده يعتقد أن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تناقش بشكل مستقل عن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الآثار المالية والإدارية لعملية الإصلاح (A/52/303)؛ ونظرا لأن الدول الأعضاء لم تتفق بعد على تدابير الإصلاح، فلا يمكن أن يكون لهذه التدابير تأثير على مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة حاليا على اللجنة.

٥٣ - وأردف أن وفد بلده يؤيد تصميم الأمين العام على تخفيض النفقات الإدارية وإعادة توزيع المسؤوليات شرط ألا يتأثر بذلك تنفيذ برامج المنظمة. وقال إن الأخذ بنظام تقييم الأداء، على النحو المذكور في تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/7، الفقرة ١٠٨)، ينطوي على نفقات كبيرة مباشرة وغير مباشرة، في حين أن هنالك برامج ذات أهمية أكثر بكثير يجري الاقتطاع منها بشدة.

٥٤ - وأضاف أن وفد بلده أحاط علما بالتخفيض الذي اقترحه الأمين العام في الوظائف. وأن مسألة الموظفين المقدمين دون مقابل ذات أهمية كبيرة أيضا، لأنها مترابطة مع مسألة تخفيضات الوظائف.

٥٥ - واستطرد أن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ويرحب بالزيادة في مستوى الموارد المقترح لها. لكن وفده منزعج من اقتراح إلغاء ثلاث وظائف من الرتبة الفنية وما فوقها و ٢٦ وظيفة من الرتبة المحلية، ويود أن يؤكد أنه كان ينبغي أن يرد ذكر واضح للحاجة لكل إلغاء، على النحو الموصى به في التقرير الأول للجنة الاستشارية (A/52/7، الفقرة ٧٢). وأعرب عن أمله في ألا يشكل المبلغ المقدر الذي ينوف على ١٥ مليون دولار لإعادة تقدير التكاليف جزءا من الزيادة المقترحة في مستوى الموارد.

٥٦ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٤-٢ من الباب ٢٤، اللاجئون الفلسطينيون، لاحظ أن قدرة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على مواصلة توفير القدر الأساسي من التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية متوقفة كليا على إتاحة ما يكفي من أموال التبرعات سنويا للوكالة. غير أن الجمعية العامة قررت، في الجزء باء من قرارها ٣٣٣١ (د - ٢٩)، تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين في الوكالة، من الميزانية العادية للأمم المتحدة طوال مدة ولاية الوكالة والتي كانت ستقيد لولا ذلك خصما على التبرعات. لذلك ينبغي أن تكون الموارد المخصصة للأونروا من الميزانية العادية كافية لتتيح لها الاضطلاع بأنشطتها الإنسانية. وإن إلغاء عدد من الوظائف سيزيد من العبء الواقع على الوكالة.

٥٧ - وأردف يقول إن الأمين العام اقترح، في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/52/6/Rev.1، الفقرة ٤٦-٣)، إلغاء ٢٣ وظيفة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وعلى الرغم من أنه يقدر أن ولاية تسعة من المراقبين العسكريين في مصر قد أنجزت الى حد ما، لكنه يجد صعوبة في فهم الإلغاء المقترح لـ ٢٣ وظيفة. وأعرب عن أمله في ألا تتأثر كفاءة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على نحو سلبي من التغييرات والتخفيضات الإدارية المقترحة؛ فهي ما زالت تتمتع بالولاية التي منحت لها عملا بقرار مجلس الأمن ٥٠ (١٩٤٨)، وستظل دواعي تلك الولاية قائمة ما دامت اسرائيل تحتل أراض عربية.

٥٨ - وأعرب عن قلقه إذ يلاحظ الاقتراح المتعلق بإعادة توزيع وظيفتين من برنامج إنهاء الاستعمار (A/52/6/Rev.1، الفقرة ٢-١٠١)، لأن إنهاء الاستعمار هو أحد الاهتمامات الرئيسية للأمم المتحدة. وقال إنه لم يقدَّم أي تفسير لإعادة التوزيع هذه.

٥٩ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده طلب الى الأمانة العامة أن تقدم تقرير الأداء عن عام ١٩٩٧ قبل أن تشرع الدول الأعضاء في مناقشتها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩. وإن من المستحيل الحكم على مقدار ما يحتمل أن تنفقه الأمم المتحدة في فترة السنتين المقبلة دون معرفة ما تم إنفاقه في عام ١٩٩٧. وإن على الأمانة العامة أن تبين تحريريا لماذا لم تستطع أن تقدم التقرير ذا الصلة.

٦٠ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): قال إن ما طلب هو حساب النفقات خلال عام ١٩٩٦. وإن من المستحيل إصدار تقرير الأداء عن عام ١٩٩٧ قبل كانون الأول/ديسمبر؛ وفي ذلك الصدد لم يكن عام ١٩٩٧ مختلفا عن أي سنة أخرى.

٦١ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): طلب تأكيدا بأن تتاح أرقام عام ١٩٩٦ قبل مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٦٢ - **السيد هالبواكس** (المراقب المالي): أعطى هذا التأكيد.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/51/34 و A/51/559 و Corr.1، A/52/34، A/52/206، و A/52/267)

٦٣ - **السيد غيسدال** (النرويج): قال إن وفد بلده أيد في عام ١٩٩٥ كثيرا من أولويات وحدة التفتيش المشتركة والاتجاه العام لمعظم برنامج عملها، لكنه قدم عددا من الاقتراحات بغرض إدخال تحسينات. ومنذ ذلك الحين أحرزت الوحدة تقدما ملحوظا في عدد من المجالات، منها مثلا شكل تقاريرها وسهولة استعمالها.

٦٤ - وذكر أن الوحدة وفرت مادة للحكم على فوائد برامج ومنظمات كانت تتميز سابقا بالحاجة الى نشاط تقييمي واسع، وأعرب عن ثقته في أن الوحدة ستواصل استعمال تقييم الأثر في برامج منظومة الأمم المتحدة. وقد دعت الجمعية العامة وحدة التفتيش المشتركة الى الاستفادة من اختصاصها على صعيد المنظومة وتركيز تقاريرها على البنود ذات الأولوية، وخصوصا على تحديد مسائل محددة تتعلق بالتنظيم والإدارة والبرمجة بهدف توفير توصيات واقعية وعملية المنحى. وتظهر تلك الأولويات الجديدة، في برنامج عمل الوحدة للفترة ١٩٩٧ ١٩٩٨. ويعرب وفد بلده عن سروره إذ يلاحظ أن الفرز والتحليل أصبحا من مكونات صياغة البرامج. فالتقارير على نطاق المنظومة تحققت مقابل ثمن من حيث الموارد المستخدمة، لكنها كانت جديرة بهذا الثمن.

٦٥ - وأضاف أن برنامج العمل المقترح للوحدة يبدو طموحا وشاملا، وإنه يرحب بالتأكيد على الأنشطة التنفيذية. غير أن بعض تقارير وحدة التفتيش المشتركة ظهرت لوفد بلده وكأنها ضيقة نوعا ما في نطاقها، ويبدو أن هناك شيئا من التداخل فيما يتعلق باستعمال الخبراء والخبراء الاستشاريين. وإنه يقدر لو قدم توضيح لهذه النقاط.

٦٦ - وأردف أن استعراض لجنة التنسيق الإدارية ينبغي أن يمنح الأولوية لأن وحدة التفتيش المشتركة لم تعالج ذلك الموضوع من قبل وأن هذه المسألة اكتسبت أهمية اضافية في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وينطبق ذلك على استعراض التنظيم والإدارة في منظمة العمل الدولية.

٦٧ - واستطرد أن وفد بلده يلاحظ مع الارتياح وضع معايير داخلية ومبادئ توجيهية للتفتيش والتقييم والتحقيق (A/51/34، المرفق الأول). وإن نظام المتابعة المقترح بشأن التقارير والتوصيات يعكس اهتماما أوسع مع متابعة أكثر فعالية لتوصيات جميع هيئات الإشراف في الأمم المتحدة. ومن المهم أن يكون النظام الجديد المقترح قائما على مفهوم تقاسم المسؤولية.

٦٨ - وأضاف يقول إن جودة موظفي البحث هامة بالنسبة لفعالية الوحدة. وأعرب في ذلك الصدد عن رغبة وفد بلده في أن يعرف إن كانت هنالك أية قواعد أو ممارسات تمنع من التعيين المرغوب فيه للموظفين المناسبين على نطاق المنظومة.

٦٩ - وأعرب عن اعتقاد حكومته بأن وحدة التفتيش المشتركة أنتجت كثيرا من التقارير الممتعة السليمة والمفيدة على مر السنين، لكنه يمكن أن يكون لتوصياتها أثر أكبر لو ركزت جهودها. كما ينبغي للوحدة أن تضع نظاما أفضل للتتبع يقوم على مفهوم المتابعة بوصفها عملية مستمرة.

٧٠ - **السيدة أرشيني دي جيوفاني** (ايطاليا): قالت إن وفد بلدها مغتبط بأن يلاحظ تركيز الوحدة على مسائل التنظيم والإدارة والبرمجة، إضافة الى الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. كما أحاط وفد بلدها علما بخطط الوحدة لدراسة أمور منها الممارسات والاجراءات الخاصة بمنح العقود، ونظام تقييم الأداء، وممارسات واجراءات تعيينات الرتب العليا، وكذلك مقترحاتها بشأن استعراض التنظيم الإداري والمالي لمحكمة العدل الدولية. وقال إنه لو تمت متابعة توصيات اللجنة المعتمدة ذات الصلة ونفذت، فستكون تقارير الوحدة عاملا هاما على مساعدة المنظمات والإدارات المعنية.

٧١ - وأعربت عن سرور وفدها في أن يعلم أن وحدة التفتيش المشتركة تضع نظاما للمتابعة لكفالة التنفيذ الفعال وفي الوقت المحدد لتوصياتها. وأن إسهام الوحدة على نطاق المنظومة سيكون ذا قيمة كبيرة في المرحلة الحاضرة من إصلاح الأمم المتحدة.

٧٢ - **السيدة غونزالز بوسيه** (الأرجنتين): لاحظت بارتياح الأولوية التي أعطيت في برنامج عمل الوحدة للإدارة، وللمسائل الإدارية والبرنامجية بهدف تقديم توصيات عملية وعملية المنحى. وفي هذا الصدد يعرب وفدها عن ترحيبه بوضع معايير أساسية لصياغة برنامج العمل. وقالت إن من شأن الفرز والتحليل الراميين إلى تقييم الموارد البشرية والمالية المتاحة وتجنب الازدواجية مع البرامج الأخرى أن يؤديا إلى صياغة برنامج العمل على الوجه السليم.

٧٣ - وقالت إن وفدها يعرب عن ترحيبه باعتماد شكل جديد للتقرير وإدراج أهداف محددة به. وقالت إن إجراء التنسيق باستمرار وفي الوقت المطلوب بين هيئات المراقبة الداخلية والخارجية سيمكن الأمم المتحدة من تنفيذ عملها بشكل أكثر فعالية.

٧٤ - وذكرت أن المجموعة الجديدة من المعايير الداخلية والمبادئ التوجيهية الجديدة من أجل التفتيش والتقييم والتحقيق هي محل ترحيب. ويعلق وفدها أهمية خاصة على التدابير الرامية إلى تحقيق فعالية أكثر في متابعة التقارير والتوصيات الواردة في المرفق الأول من تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/52/34).

٧٥ - وفي الختام قالت إن الجمعية العامة ينبغي لها، عند دراسة تقارير الوحدة كل على حدة، ألا تكتفي بمجرد الإحاطة علما بها. إذ ينبغي لها إما أن توافق على التوصيات الواردة فيها أو ترفضها.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/51/946، و A/52/32 و Add.1، و A/52/215 و Add.1، و A/52/216 و Add.1، و A/52/291، و A/52/340 و Add.1)

٧٦ - **السيد بلوكيس** (لاتفيا)، رئيس لجنة المؤتمرات: عرض تقرير تلك اللجنة (A/52/34 و Add.1)، فقال إن إحدى أهم التوصيات التي قدمتها اللجنة إلى الجمعية العامة هي مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات، الذي

جرى وضعه للوفاء باحتياجات المنظمة وكفالة الاستفادة المثلى من موارد خدمات المؤتمرات. وقد سعت اللجنة في المقام الأول إلى تجنب عقد الاجتماعات المتصلة بنفس القطاع من النشاط في نفس موقع الاجتماع. وقد رصدت اللجنة على مدار نحو ١٥ عاما الاتجاهات في الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات وذلك بفحص عينة أساسية من الهيئات الحكومية الدولية داخل المنظمة وإبلاغ تلك الهيئات بنوعية أدائها. وأعرب عن سعادته بالإبلاغ بأن الاستفادة العامة في عام ١٩٩٦ كانت أفضل كثيرا مما كانت عليه في عام ١٩٩٥؛ وأن الرقم المرجعي قد تم تجاوزه في نيويورك، وأن معامل الاستفادة اقترب من نسبة ٩٠ في المائة في جنيف وفيينا. وقد شنت اللجنة حملة واسعة لتحسين الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات؛ ومن ثم فإن من المشجع بوجه خاص العلم بنجاح الدور الذي أدته اللجنة في نشر المعلومات إلى الهيئات الأخرى. وستواصل اللجنة تشجيع المزيد من الحلول العملية المنحى الرامية إلى مساعدة هيئات الأمم المتحدة على استخدام موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها بأكثر الطرق كفاءة وفعالية.

٧٧ - وذكر أن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء قد أثارت بعض القلق. فنظرا لأهمية هذه الاجتماعات في تيسير عمل الهيئات المجتمعة في دوراتها، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم الاستجابة لنسبة ٣٢ في المائة من طلبات توفير خدمات الترجمة الشفوية. بيد أنها سلمت مع ذلك بوجوب منح الأولوية لخدمة اجتماعات الهيئات المنشأة بموجب الميثاق والهيئات المنشأة بقرارات. وعلاوة على ذلك، فقد حثت اللجنة الهيئات الحكومية الدولية على ألا تدخر وسعا خلال مرحلة التخطيط في مراعاة اجتماعات مجموعاتها الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، وأن تقرن هذه الاجتماعات مع اجتماعات الهيئات المجتمعة في دوراتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوصت بوجوب قيام الهيئات الحكومية الدولية بإخطار خدمات المؤتمرات قبل وقت كاف بحالات الإلغاء لكي يتسنى إعادة تخصيص موارد خدمات المؤتمرات غير المستغلة، قدر الإمكان، لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول.

٧٨ - وأضاف أن الجمعية العامة حثت الأمين العام بقوة، في قرارها ٢١١/٥١ جيم، على أن يضع نظاما لحساب تكاليف خدمات المؤتمرات. وقد جرى إحراز تقدم في هذا المجال. وأيدت اللجنة زيادة تطوير هذا النظام، مع التوصية بأن يتضمن مجالات أخرى من عمل الأمانة العامة بالإضافة إلى خدمات المؤتمرات. وكان لدى اللجنة شواغل أخرى تتعلق بتحسين التنسيق؛ فقد طُلب إلى خدمات المؤتمرات أن تجري حوارا نشطا مع الأمانات الفنية للهيئات الحكومية الدولية، وأن تقدم إليها إحصاءات ومعلومات عن الأداء السابق، فضلا عن مبادئ توجيهية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحسين الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات. وأقرت اللجنة، في دورتها لعام ١٩٩٦، إقتراح الأمانة العامة بجعل الحوار النشط سمة تنسيقية دائمة، وأوعزت باتخاذ إجراءات مماثلة في المقر، وكذلك في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٧٩ - وأردف أن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢١١/٥١ ألف، أن يكفل توثيق التعاون بين المقر ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وذلك بغية تحسين تنسيق خدمات المؤتمرات. وقد طُلب أيضا إلى الأمانة العامة أن تشارك، على أساس منتظم، في حوار نشط مع الدول الأعضاء كسمة دائمة في المقر، وكذلك في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وواصلت خدمات المؤتمرات بالفعل إقامة حوار نشط

أدى إلى تحسين الاستفادة في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، نهجت اللجنة نهجا مبتكرا في مسألة التنسيق بالمشاركة في اجتماع عبر الفيديو مع مسؤولي خدمات المؤتمرات في المقر وفي جنيف وفيينا ونيروبي.

٨٠ - واستطرد أن لجنة المؤتمرات قد نظرت أيضا في مشروع برنامج المؤتمرات والاجتماعات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وقد أعرب عن بعض القلق إزاء زيادة الطلبات الواردة من الهيئات الحكومية الدولية التماسا للاستثناء من عقد دوراتها كل سنتين، وأوصت اللجنة المجلس بأن يواصل نظره في عقد اجتماعات هيئاته الفرعية كل سنتين.

٨١ - ومضى يقول إن لجنة المؤتمرات قد نظرت أيضا في عدة بنود تتعلق بالوثائق. وقد أسعدها أن تعلم بالنجاح الذي أحرز في مراكز العمل الأخرى في تخفيض حجم الوثائق المجهزة وطولها وبالخطوات العديدة التي اتخذت على مدار العام الماضي لتخفيض المادة المطبوعة، مما يرجع جزئيا إلى توسيع نطاق فرص الوصول إلى نظام القرص البصري. وعند استعراض تقرير بشأن التدابير المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها، أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في استصواب دعوة الهيئات الحكومية الدولية إلى تخفيض طول قراراتها من ٣٢ صفحة إلى ٢٠ صفحة في غضون فترة زمنية معينة. وأوصت أيضا الجمعية العامة بأن تنظر في إمكانية تقديم اقتراحات محددة إلى الهيئات الحكومية الدولية عن كيفية إنجاز ذلك التخفيض.

٨٢ - واستطرد قائلا إنه يجري بذل جهود مستمرة لمتابعة المبادرة التي اتخذتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ١٩٩٥ باستخدام مستنسخات تدخل عليها تنقيحات تحريرية بدلا من محاضر الجلسات المكتوبة.

٨٣ - وفيما يتعلق باحتياجات الدول الأعضاء والأمانة العامة من الوثائق ذكر أن أعضاء اللجنة قد أعربوا عن ارتياحهم للاتجاه الواضح نحو تخفيض الاحتياجات من الوثائق. وذكرت الأمانة العامة أيضا أنه قد جرى تغيير قواعد التوزيع الداخلي لتحقيق تخفيضات كبيرة فيه وأنه قد جرى تخفيض حجم المخزون إلى النصف مما أدى إلى تخفيف حدة مشاكل التخزين. وقد أتاح نظام القرص البصري إمكانية أن تطبع الوثائق الضرورية التي نفدت عند الطلب.

٨٤ - وفيما يتعلق بنظام القرص البصري نفسه، قال إن اللجنة قد أُبلغت بأنه اعتبارا من حزيران/ يونيه ١٩٩٧، أصبحت في إمكان جميع البعثات الدائمة الوصول إلى شبكة "انترنت" ومن خلالها إلى الوثائق المخزونة في النظام. وقد أُعرب عن رأي مفاده أن زيادة استخدام وسائط الإعلام الالكترونية داخل الأمم المتحدة لا ينبغي تفسيره على أنه إلغاء للحاجة إلى الاتصال من خلال الوثائق الورقية، الذي لا يزال أساسيا، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وأوصت اللجنة بتشجيع مواصلة تطوير نظام القرص البصري.

٨٥ - وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالترجمة التحريرية، ذكر أن اللجنة قد أسعدها العلم بأنه قد جرى الإفراج عن الأموال المخصصة لست وظائف جديدة لمترجمين تحريريين من الرتبة ف - ٣ و ١٩٤ محطة تشغيل للترجمة التحريرية. غير أنه جرى الإعراب عن القلق أيضا من أن تخفيض مستويات التمويل في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المخصص لتعيين مترجمين تحريريين دائمين وازدياد حجم عمل الترجمة التحريرية المقرر تكليف مصادر خارجية لتأديته قد يؤثران سلبا على جودة الترجمة. وأضاف أنه قد

جرى الإعراب أيضا عن القلق إزاء استمرار التأخر في تقديم الترجمات للوفود، الأمر الذي يجعل من الضروري أحيانا إرجاء بدء الجلسات. بيد أنه قال إن هذه التأخيرات قد أُرجعت مرارا إلى تأخر الإدارات الفنية المعنية في تقديم الوثائق.

٨٦ - ومضى قائلا إن اللجنة قد فحصت أيضا الدراسة الاستقصائية التي تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة بشأن الدور الذي تؤديه المنشورات في تنفيذ ولايات الهيئات الحكومية الدولية ومدى إمكان جعل المنشورات المتكررة أكثر فعالية من حيث التكلفة. ووفرت التوصيات المقدمة في هذا الشأن مبادئ توجيهية مفيدة للغاية في تحسين أهمية وفعالية برنامج منشورات الأمم المتحدة. وحيث أن لجنة المؤتمرات لم تتلق بعد التعليقات التي جرت العادة أن يقدمها الأمين العام على التقرير، فإنها قررت أن تقتصر في تأييدها على تلك التوصيات الموجهة مباشرة إلى الهيئات التشريعية الفنية. واستنتجت اللجنة كذلك أن المدخلات الواردة من المستعملين المستفيدين من الفرص التي توفرها التكنولوجيا الحديثة قد تكون مفيدة في تقييم برامج المنشورات المقبلة.

٨٧ - واستطرد قائلا إنه قد جرى الإعراب في اللجنة عن تأييد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ولمجموعة الإصلاحات المقدمة من الأمين العام والمتعلقة بخدمات المؤتمرات. وستشمل وظيفة وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات سلطة تنفيذية فيما يتعلق بخدمات المؤتمرات في جميع أجزاء الأمانة العامة، مما سيؤدي إلى تحسين التنسيق وزيادة فعالية التكاليف في استخدام الموارد. وجرى الإعراب أيضا عن التأييد لإنشاء إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. بيد أن إلغاء الوظائف المتوخاة في السرد البرنامجي، خصوصا بالنسبة للترجمة، قد يؤثر على توفير خدمات المؤتمرات. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن هذه التخفيضات في الميزانية تبررها الابتكارات التكنولوجية. وأكدت الأمانة العامة للأعضاء أن الهيكل الجديد المتوخى لخدمات المؤتمرات والتخفيضات المقترحة في الموارد والوظائف لن يؤثرا على حجم أو جودة الخدمة التي تقدمها الأمانة العامة، خصوصا فيما يتعلق بترجمة ونشر الوثائق في الوقت المطلوب باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٨٨ - وأردف قائلا إن لجنة المؤتمرات قد أحاطت علما بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ وبتقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات (A/52/303).

٨٩ - وأضاف قائلا إنه رغم أن لجنة المؤتمرات قد أنهت بنجاح جميع العمل المدرج على جدول أعمالها، فإن المشاركة كانت ضئيلة نسبيا. وفي هذا الصدد، أشار بعض الأعضاء إلى السمة الفنية للبنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وطلبوا التوجيه في هذا الصدد. لذا فقد طلب من الأمانة العامة أن تضع الترتيبات اللازمة لعقد جلسة إعلامية قبل الدورة التنظيمية السنوية.

٩٠ - وفي الختام، قال إن لجنة المؤتمرات قد سعت جاهدة لتوفير المعلومات للدول الأعضاء وللهيئات الحكومية الدولية. وأضاف أن هدفها، في صياغة ما تقدمه من استنتاجات وتوصيات وأوامر توجيهية، ما يزال ثابتا هو إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالاستفادة من المستوى العالي بالفعل من الخدمات وتحسين هذا المستوى بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف. وأعرب عن ثقته في أن اللجنة الخامسة سوف توافق على تقرير لجنة المؤتمرات بتوافق الآراء وأنها ستنظر في القرار الخاص ببرنامج المؤتمرات على أساس حقائقه

الموضوعية، دون انتظار نتائج المناقشات الأخرى، وستعتمده بتوافق الآراء في مرحلة مبكرة نسبيا، على الوجه الذي كانت عليه الممارسة في وقت ما.

٩١ - **السيد جين يونغيان** (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات): قال إن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، التي أنشئت بوصفها جزءا من تدابير الإصلاح، تدمج الخدمات التقنية وخدمات الدعم الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات التابعة لهما التي كانت تقدمها رسميا إدارة الشؤون السياسية وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم. وسيعزز هذا التوحيد قدرة الأمانة العامة على توفير خدمات الدعم التقنية بكفاءة إلى جانب إتاحة قدر كبير من الوفورات الإدارية.

٩٢ - وذكر أن الاستفادة من موارد خدمة المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا تجاوزت في مجملها خلال عام ١٩٩٦ النسبة المرجعية المحددة بـ ٨٠ في المائة. واقتربت من ٩٠ في المائة في جنيف وفيينا. وكان المثال الذي ضربه رئيس الجمعية العامة في الالتزام بالمواعيد أحد الأسباب في ذلك. ومن الأسباب الأخرى الحوار النشط الذي دار بين خدمات المؤتمرات والأمانات الفنية، مما ساعد على زيادة الإدراك لأهمية الانتفاع بموارد خدمات المؤتمرات بكفاءة وفعالية.

٩٣ - وأضاف أن الأمانة العامة قد اتخذت من نفس المنطلق بعض الخطوات لكفالة توثيق التعاون بين المقر وبين مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي بغية النهوض بتنسيق خدمات المؤتمرات. وفي هذا الصدد، أظهرت جلسة عقدت على الفيديو بين لجنة المؤتمرات ومسؤولي دوائر خدمة المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة كيف يتسنى تطبيق أساليب الاتصال ووسائله الحديثة في مجال خدمة المؤتمرات على نطاق العالم بأسره، فضلا عن إظهارها الدور المركزي الذي تؤديه الإدارة الجديدة.

٩٤ - وأعلن عن إحراز تقدم في تيسير سبل وصول البلدان النامية إلى نظام الأقراص الضوئية، الذي يتاح الآن لمستخدمي شبكة الإنترنت. وقد صار لدى جميع البعثات الدائمة إمكانية الوصول إليه عن طريق الإنترنت منذ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويجري العمل حاليا على إعداد سياسة لإجراء مزيد من التوسع في نظام الأقراص الضوئية.

٩٥ - وأردف أن لجنة المؤتمرات، إذ تضع في اعتبارها ضرورة الحد من حجم وثائق الهيئات التداولية، قد طلبت إلى الأمانة العامة تقديم عدد من التقارير شفويا، بما في ذلك التقرير المتعلق بتوفير خدمات الترجمة الشفوية للجلسات التي تعقدها التجمعات الإقليمية وغيرها من التجمعات الرئيسية. وبالرغم من أن هذه الخدمات تقدم على أساس "ما يتوافر"، فقد تم خلال فترة الإثني عشر شهرا المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تلبية ٦٨ في المائة من الطلبات المقدمة للحصول على خدمات. وتدرك اللجنة أن اجتماعات الهيئات التي أنشأها الميثاق والهيئات التي صدر بها قرار رسمي يجب خدمتها على سبيل الأولوية. وهي تحث الهيئات الحكومية الدولية على أن تضع في اعتبارها في مرحلة التخطيط جلسات التجمعات الإقليمية والتجمعات الرئيسية الأخرى، وأن توفق بينها وبين الجلسات التي تعقدها هيئة الدورة، وأن تخطر خدمات المؤتمرات بأي إلغاءات قبل حدوثها بوقت كاف حتى يتسنى إعادة تخصيص الموارد.

٩٦ - واستطرد إنه، بناء على طلبات الجمعية العامة بتحسين وتوسيع نطاق الترتيبات والتسهيلات اللازمة لعقد الاجتماعات وإجراء الاتصالات الثنائية، فقد أقيمت تجهيزات في غرف الاجتماع ألف وباء وجيم ودال وهاء، وفي الطابقين الثاني والثالث من مبنى الجمعية العامة أثناء المناقشات العامة، وخلال الجلسة التذكارية الخاصة في عام ١٩٩٥ والدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة. واستُحدث نظام للحجز، وقدم ما يزيد عن ٨٠٠ طلب لعقد اجتماعات ثنائية خلال كل من الدورتين السابقتين، وعقد أكثر من ٧٠٠ من هذه الاجتماعات. وقد عُقد ما مجموعه ٨٥٨ اجتماعا ثنائيا في غضون الـ ١٣ يوما التي استغرقتها المناقشات العامة في الدورة الحالية، تمثل زيادة قدرها أكثر من ١٠٠ اجتماع بالمقارنة بعام ١٩٩٦.

٩٧ - وفيما يتعلق بنظام محاسبة التكاليف لخدمات المؤتمرات ذكر أن الأمانة العامة، باستخدام الموارد الداخلية، قد حددت بعض الأهداف وأعدت بعض المقترحات، مسترشدة في ذلك بلجنة المؤتمرات، من بينها التوصية بأن يعكس هذا النظام تجربة مراكز العمل الأخرى. وستجري زيادة تطوير النظام، مع الاستعانة بما تقدمه الوفود من مدخلات.

٩٨ - ومضى يقول إن الأمين العام قد حدد في التدابير الإصلاحية التي أعلنها في آذار/ مارس ١٩٩٧ تخفيض الوثائق التي تنتجها الأمانة بنسبة ٢٥ في المائة هدفا يتعين تحقيقه في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٨. وتقرر تحقيقا لهذه الغاية ألا تزيد جميع الوثائق التي تصدرها الأمانة العامة عن ١٦ صفحة، مما يشكل انخفاضا عن المستوى القياسي السابق وهو ٢٤ صفحة. وأعرب عن ثقته بأن الجمعية العامة ستنظر بالمثل في اعتماد مقرر يوصي بأن تقتصر تقارير الهيئات التابعة لها على ٢٠ صفحة. وتستطيع الدول الأعضاء الحد من الوثائق أكثر من ذلك بتجنب طلب تقارير لا يحتمل أن تضيف كثيرا إلى الكم المعرفي في موضوع معين، وبإظهار الاعتدال فيما تقدمه من رسائل ومواد مشابهة بغرض تعميمها. وفي حين شهد عام ١٩٩٦ عكسا لاتجاه قائم منذ أمد طويل صوب التزايد في أحجام الوثائق، تشير الإسقاطات الراهنة إلى احتمال كبير للزيادة في غضون عام ١٩٩٧. ومن ثم فإن تعاون الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء أمر ضروري.

٩٩ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة قد اتخذت إجراءات للحد من حجم المطبوعات التي تقوم بإنتاجها وتوزيعها. فاختُصر إلى النصف عدد النسخ التي يُحتفظ بها من الوثائق في المخازن، وتم بدرجة كبيرة الحد من تعميم الوثائق داخل نطاق الأمانة ومن توزيعها في غرف الاجتماع. وطُلب إلى البعثات الدائمة في المقر أن تستعرض احتياجاتها من الوثائق المطبوعة، والعمل جار في تعديل الكميات المطبوعة وفقا لما يرد من الاستجابة المرتدة.

١٠٠ - وأضاف قائلا إن إحدى المبادرات ذات الصلة تتعلق بإعداد أشكال جديدة للوثائق، يجري استحداثها تدريجيا في جميع اللغات بعد شراء برامج أقوى لتجهيز النصوص مؤخرا. وتؤدي الأشكال الجديدة، التي تنطبق على جميع اللغات الرسمية، إلى تحسين مقروئية الوثيقة، والمحافظة على اتساق المظهر، والمواءمة مع التجهيز والتخزين الإلكترونيين للوثائق، وتحقيق وفورات في تكاليف الاستنساخ والتوزيع والتخزين لإقلالها من استهلاك الورق.

١٠١ - واستدرك يقول إن الأمور ليست كلها زاهية، رغم ما تحقق من إنجازات في مجال خدمة المؤتمرات، فالإدارة تواجه من التحديات ما تنوء به مواردها وقدرتها على المواءمة بين الأولويات إلى الحد الذي أصبحت

معه غير مقتنعة بأنها تقدم دائما للدول الأعضاء الخدمات التي تستحقها هذه الدول. وعلى سبيل المثال، كان ما قُدم من وثائق ما قبل الدورة عشية افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة، أقل من ٤٠ في المائة، وهي حالة ترهق خدمات المؤتمرات إرهاقا شديدا. وعجزت الموارد من الموظفين والمرافق المادية عن الوفاء بالطلب المتزايد، مما عاق أعمال التجمعات الإقليمية والتجمعات الأخرى وعرقل إعداد الجداول الزمنية للاجتماعات المتعددة الأطراف والثنائية.

١٠٢ - واختتم كلامه بقوله إن الإدارة ستواصل بذل كل ما في وسعها لتوفير جميع الخدمات اللازمة ولتحسين نوعية إنتاجها. ودعا الدول الأعضاء إلى دعم موظفي الإدارة بتفهم ما يواجهونه من قيود، وبالتماس قدر من الواقعية فيما يقدمون من طلبات الاجتماعات والوثائق، والسعي للانتفاع بموارد خدمة المؤتمرات بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

١٠٣ - **السيد كوياما** (وحدة التفتيش المشتركة): عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن منشورات الأمم المتحدة: زيادة الفعالية من حيث التكاليف في تنفيذ الولايات التشريعية (A/51/946)، فأعرب عن أسفه لعدم ورود تعليقات الأمين العام على هذا التقرير حتى الآن، رغم اشتراط إحالة هذه التعليقات في موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تلقي التقرير. ونتيجة لذلك، لم يتسن للجنة الاستشارية إعداد التعليقات الخاصة بها.

١٠٤ - وذكر أنه ينبغي اعتبار مسألة جعل أنشطة النشر أكثر فعالية من حيث التكاليف مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. إذ ينبغي أن تكون الدول الأعضاء أكثر اعتدالا في طلباتها والمنشورات الجديدة، حيث يُفترض عدم التقدم بها إلا بعد استعراض دقيق وشامل للمنشورات الموجودة. وينبغي أن تقع على عاتق الأمانة مسؤولية إعداد الأساس الذي يستند إليه هذا الاستعراض، فضلا عن عملية الإنتاج التي تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف متى صدر الإذن ببرامج النشر.

١٠٥ - وأضاف أن الدول الأعضاء قد أشارت منذ فترة من الزمن إلى ضرورة وجود نظام لمحاسبة التكاليف في عدد من المجالات، من بينها خدمات المؤتمرات. وتعتقد وحدة التفتيش المشتركة اعتقادا جازما كما يظهر في التوصية ١١، بأن من الضروري إعداد نظام كهذا لأنشطة النشر أيضا على سبيل الأولوية.

١٠٦ - وأردف أن في الميزانية عددا من الأحكام المنفصلة ذات الصلة بالنشر، إلا أنه لا يوجد اعتماد موحد من اعتمادات الميزانية يدل على التكلفة الكلية لأنشطة النشر. وتدعو التوصية ٧ لإيجاد نظام جديد وأكثر شفافية للميزانية في هذا الصدد.

١٠٧ - وأكد أن إجراء استعراض للمنشورات القائمة، على النحو المبين في التوصية ١، ينبغي أن يشكل الخطوة الأولى في تخطيط برامج المنشورات. ويلزم تصفيتها من عدة وجوه، منها احتمال الازدواجية، ومدى ملاءمتها لولايات محددة وليس لولايات عامة، والآثار المالية المترتبة عليها. ويتبع عرض التوصيات ٥ و ٦ و ٨ و ٩ هذا الخط العام. وكما ورد في التوصية ٤، ينبغي تعزيز مجلس المنشورات المشترك بين الإدارات، وهو مكلف بأداء دور تنسيقي وإشرافي في برامج النشر.

١٠٨ - وأوضح أن تبسيط عملية النشر من المسائل الرئيسية في مرحلة الإنتاج. ومع أن الحالة تحسنت نوعا ما، فثمة متسع لمزيد من التحسن. وينبغي لذلك أن يجري الأمين العام استعراضا شاملا للهيكل الإداري والتنفيذي والتنظيمي الحالي المتعلق بأنشطة النشر، على النحو المبين في التوصيتين ٣ و ١٠.

١٠٩ - ومضى يقول إن التوصية ١٤ تشجع على زيادة استخدام التكنولوجيات المتقدمة، بما فيها التجهيز والنشر الإلكترونيين. أما التوصيتان ١٢ و ١٣ فتشيران إلى مسألة الطباعة الداخلية مقابل الخارجية.

١١٠ - وذكر أن التوصية ١٧ تقترح، بشأن التوزيع والمبيعات، القيام باستعراض للمعالجة الحالية للدخل الذي يدره بيع المنشورات، وذلك بهدف استخدام هذا الدخل على نحو أكثر رشدا ومرونة وفعالية.

١١١ - وبغية تحديد سياسة سليمة للمنشورات، تقترح التوصية ٢ استعراض وتعديل السياسات والممارسات القائمة المتصلة بالمنشورات.

١١٢ - وقال إن لجنة المؤتمرات أعربت، في دورتها المعقودة خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٧، عن رأي مفاده أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة توفر مبادئ توجيهية مفيدة جدا لتحسين أهمية وفعالية برنامج المنشورات (A/52/32، الفقرة ١٢٣)، وقررت إقرار عدد من التوصيات ريثما يصدر تعليق من الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة الخامسة إجراءات حاسمة بشأن هذه التوصيات.

١١٣ - وبيَّن أن وحدة التفتيش المشتركة، مع أن التقرر يركز على الأمم المتحدة، اتصلت أثناء إعداده بمعظم المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن بعض مؤسسات خارج المنظومة، بغية الإفادة من ممارساتها. وترى وحدة التفتيش المشتركة أن الجانب الرئيسي لتوصياتها يمكن تطبيقه أيضا، بعد إجراء التعديلات اللازمة، على عدد من المؤسسات الأخرى في نطاق المنظومة.

١١٤ - **السيد فريد** (المملكة العربية السعودية): أعرب عن تأييد وفده للبيانين السابقين وعن ترحيبه بما يُبذل من جهود للحد من الوثائق وتعزيز الانتفاع بنظام الأقراص الضوئية. ومن الأهمية بمكان تنفيذ نظام لمحاسبة التكاليف. إذ يُحتمل أن يوفر هذا النظام ملايين الدولارات. وطلب تقديم توضيح خطي تفصيلي في أسرع وقت ممكن لما انتهت إليه الأمور حاليا.

١١٥ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مكتب الأمم المتحدة في فيينا كانت فيه وظيفة منسق للغة العربية ووظيفة مدرس للعربية. وقد ألغيت الوظيفة الأخيرة الآن بعد أن ظلت قائمة طوال ١٥ عاما. وطلب تفسيرا كاملا لهذا الأمر.

١١٦ - **الرئيس**: قال إن الأمانة قد أحاطت علما بما أثير من أسئلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠